

اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق

ليبيا.. "نزيف الطرق" ينافس "الفوضى الأمنية" في حصد الأرواح



اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق^١ ليبيا.. "نزيف الطرق" ينافس " الفوضى الأمنية في حصد الأرواح"

في بلد لا يتجاوز عدد سكانه 7 مليون نسمة، وتفوق مساحته 1.7 مليون كم مربع، وعلى الرغم من ذلك فإنه يحتل المراكز الأولى عالمياً في عدد وفيات حوادث الطرق نسبة إلى عدد السكان، وأصبح "نزيف الطرق" ينافس الأزمات السياسية والأمنية في حصد الأرواح يومياً. بحسب وزارة الداخلية بحكومة الوفاق فإن ليبيا تربع المراكز الأولى عالمياً على مستوى ضحايا حوادث السيرⁱⁱ مقارنة بعدد سكانها. إذ أظهرت أحدث الأرقام حول حوادث الطرق في ليبيا، بحسب احصائية رسمية نشرتها وزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني، أن الحوادث المرورية حصدت أرواح أكثر من 1761 مواطناً ليبيّاً من مختلف الأعمار خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر من عام 2020. وتشمل الإحصائية الرسمية لحوادث المرور المسجلة بمديريات الأمن في مختلف المناطق.

ووفقاً للإحصائية، فقد وقع خلال الفترة المشار إليها 4131 حادث، أسفر عنه 3275 إصابة، منها 1743 إصابة بليفة، في حين بلغ عدد المركبات المتضررة 6641 مركبة. وقدرت الوزارة بأن الأضرار المادية للحوادث المرورية لعام 2020 بلغت نحو 280 مليون دينار ليبيⁱⁱⁱ. يصف المسؤول في إدارة شؤون المرور والتراخيص في وزارة الداخلية في العاصمة طرابلس، عبد القادر مصطفى، الإحصائية بأنها "صادمة

وقد سُجلت 2500 حالة وفاة، في عام 2018 وأكثر من 4 آلف حادث سير، فيما بلغت الخسائر المادية جراء هذه الحوادث 29 مليون دينار. وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية^{vii} نسبة حالات الوفاة من حوادث الطرق لكل 100 ألف نسمة في ليبيا في عام 2013 بلغت 60.1، وفي عام 2014 بلغت 73.4 وكان ذاك الأعلى عالمياً^{viii}.

حسب احصائيات الحكومة الليبية^{viii} في عام 2014 فإن حوادث الطرق في ليبيا تسببت في وفاة ما يزيد عن خمسين ألف (50,000) ضحية خلال الأربعين (40) عاماً الماضية. وبالرغم من أن الاحصائيات تشير إلى تراجع عدد الوفيات نتيجة حوادث المرور خلال^{ix} الأعوام الخمسة الماضية (2016 إلى 2020)، إلا أن المعدلات لا تزال تعتبر مرتفعة جداً مقارنة مع المتوسط العالمي^x.

يشير تقرير منظمة الصحة العالمية للعام 2018^{xi} إلى عدم وجود أموالاً مخصصة في ميزانية ليبيا لوضع استراتيجيات لأمان الطرق^{xii}. وعلى مقياس 10 درجات تحصلت ليبيا على درجتين فقط في مقياس تطبيق القانون في مجال الحد من السرعة الزائدة، ودرجة واحدة فقط في مقياس إلزام سائقي الدرجات الهوائية والناirie باستخدام الخوذات، كما يشير التقرير إلى عدم وجود معايير قياسية للمركبات.

إن الجهات الحكومية ذات العلاقة تبقى المسئول الأول عن سلامة الطرق وتنفيذ القانون، كما يقع على عاتق المؤسسات الإعلامية والتعليمية دور أساسي في التوعية بمخاطر سوء استعمال الطرق وعدم التقيد بمعايير السلامة. ولا يزال تفاعل الجهات الحكومية ذات العلاقة والمؤسسات الإعلامية والعلمية ضعيفاً ولا يتتناسب مع حجم المشكلة.

منظمة التضامن تدعو الحكومة ومؤسسات إنفاذ القانون في ليبيا إلى ضرورة الاهتمام بتنفيذ النقاط التالية:

- إنفاذ القانون فيما يخص السرعة القانونية على الطرق، واحترام إشارات المرور.
- الإلزام باستخدام حزام الأمان، واستعمال كراسبي وأحزمة الأمان للأطفال داخل المركبات^{xiii}، وإلزام استخدام خوذة الرأس لمستخدمي الدراجات، الهوائية والنارية^{xiv}.
- منع القيادة تحت تأثير الكحول والمؤثرات العقلية الأخرى^{xv}، ومنع استخدام الهواتف أثناء القيادة.
- المتابعة والتقييم المستمرين لحالة سلامة الطرق والاهتمام بصيانتها وتطبيق معايير السلامة المعتمدة.
- عدم السماح بتوريد أو استعمال مركبات متهالكة وغير آمنة الاستخدام، والاهتمام بمعايير صلاحية المركبات على الطرق من خلال الكشف الفني الدوري على المركبات.
- التأكيد على وزارة الداخلية أن تضع برامج توعية وتنقيف حول أهمية تدابير السلامة، واحترام قواعد وإشارات المرور، والتعاون مع رجال المرور في آداء مهامهم، وبث وتنفيذ هذه البرامج من خلال القنوات الإعلامية والمؤسسات التعليمية وبشكل مستمر.
- التأكيد على وزارة الداخلية أن تهتم أكثر بتوثيق ونشر الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات السلامة على الطرقات.
- التأكيد على وزارة الداخلية أن تنشر بانتظام الإحصائيات الرسمية لحوادث الطرق والوفيات والإصابات والأضرار الناجمة عنها.

- مراجعة وتطوير القوانين المتعلقة بحركة المرور بشكل يتلاءم مع تطورات العصر.
- ضرورة وضع استراتيجيات وطنية للحد من ضحايا حوادث الطرق ورصد الميزانيات المالية المناسبة لذلك.
- عدم السماح بقيادة القاصرين للمركبات الآلية وتشديد العقوبة على من يقوم بتزوير رخص القيادة وتطوير طرق وأساليب التدريب على قيادة المركبات.
- عدم انتظام نشر الإحصائيات من طرف وزارة الداخلية في ليبيا يجعل من الصعب تتبع وتحليل الإحصائيات الرسمية لحوادث الطرق والإصابات الناتجة عنها.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان

طرابلس - ليبيا

21 نوفمبر 2021



احصائيات الحوادث في ليبيا ومقارنة مع الاحصائيات الدولية

احصائيات^{xvii} عدد القتلى في حوادث السير في ليبيا منذ 2005

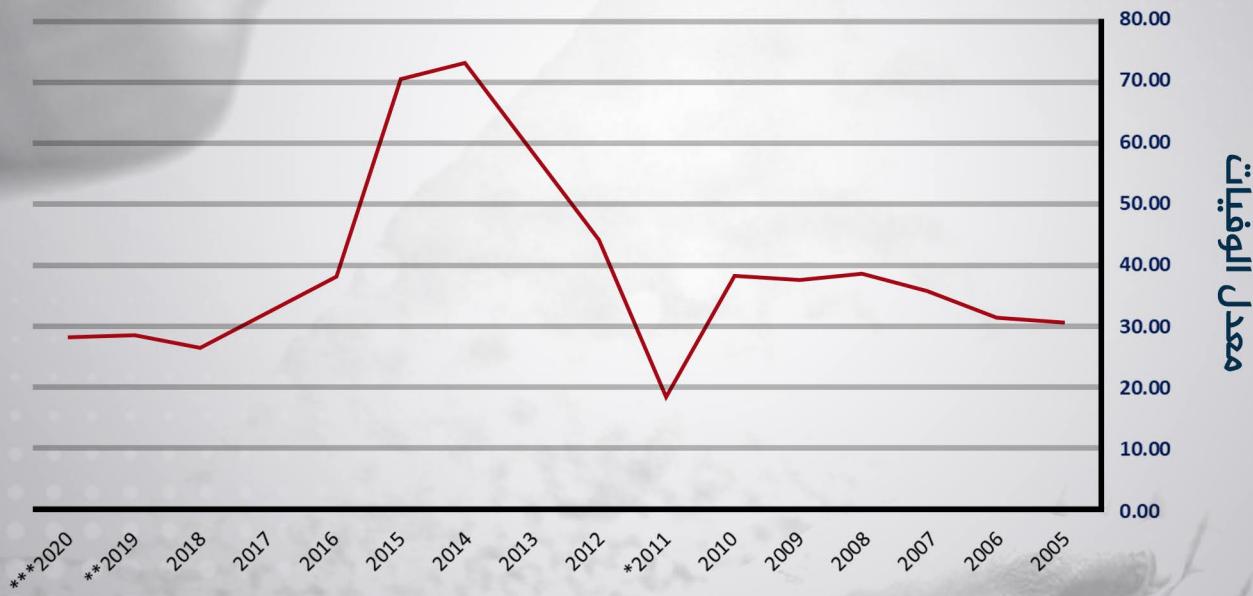
السنة	تعداد السكان	الوفيات	المعدل (لـ 100 ألف)
2005	5,792,688	1,800	31.07
2006	5,866,255	1,866	31.81
2007	5,939,822	2,138	35.99
2008	6,013,389	2,332	38.78
2009	6,086,957	2,301	37.80
2010	6,169,140	2,375	38.50
*2011	6,182,095	1,175	19.01
2012	6,195,050	2,728	44.04
2013	6,208,006	3,606	58.09
2014	6,220,961	4,554	73.20
2015	6,234,955	4,398	70.54
2016	6,304,163	2,414	38.29
2017	6,374,616	2,059	32.30
2018	6,754,507	1,830	27.09
**2019	6,754,507	1,943	28.77
***2020	6,754,507	1,921	28.44

(*) عدد قتلى الحوادث لعام 2011 تم حسابها من نسبة معدل الوفيات لكل 100 نسمة

(**) عدد قتلى الحوادث لعام 2019 تم تقديرها من احصائيات التسعة أشهر الأولى لعام 2019

(***) عدد قتلى الحوادث لعام 2020 تم تقديرها من احصائيات الأحد عشرة شهراً الأولى لعام 2020

معدل الوفيات نتيجة حوادث السير في ليبيا للأعوام من 2005 إلى 2020

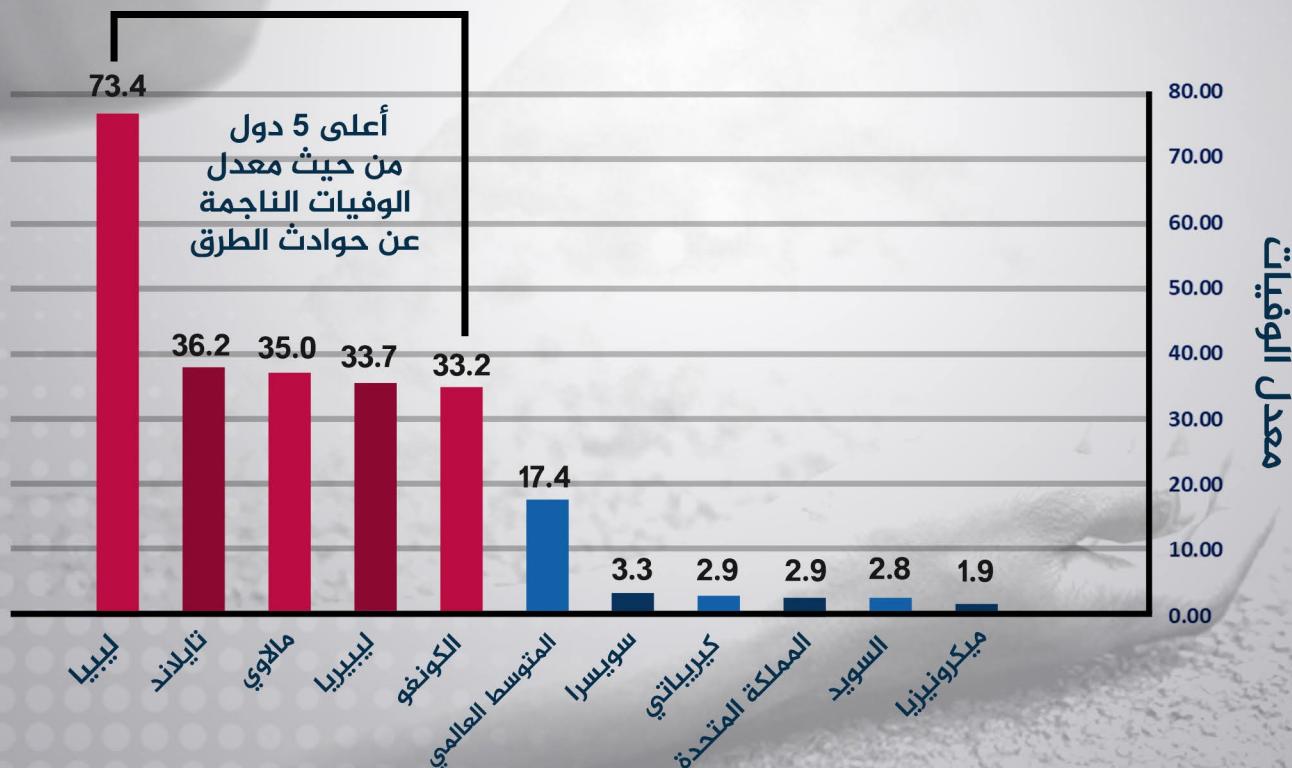


(*) عدد قتلى الحوادث لعام 2011 تم حسابها من نسبة معدل الوفيات لكل 100 ألف نسمة

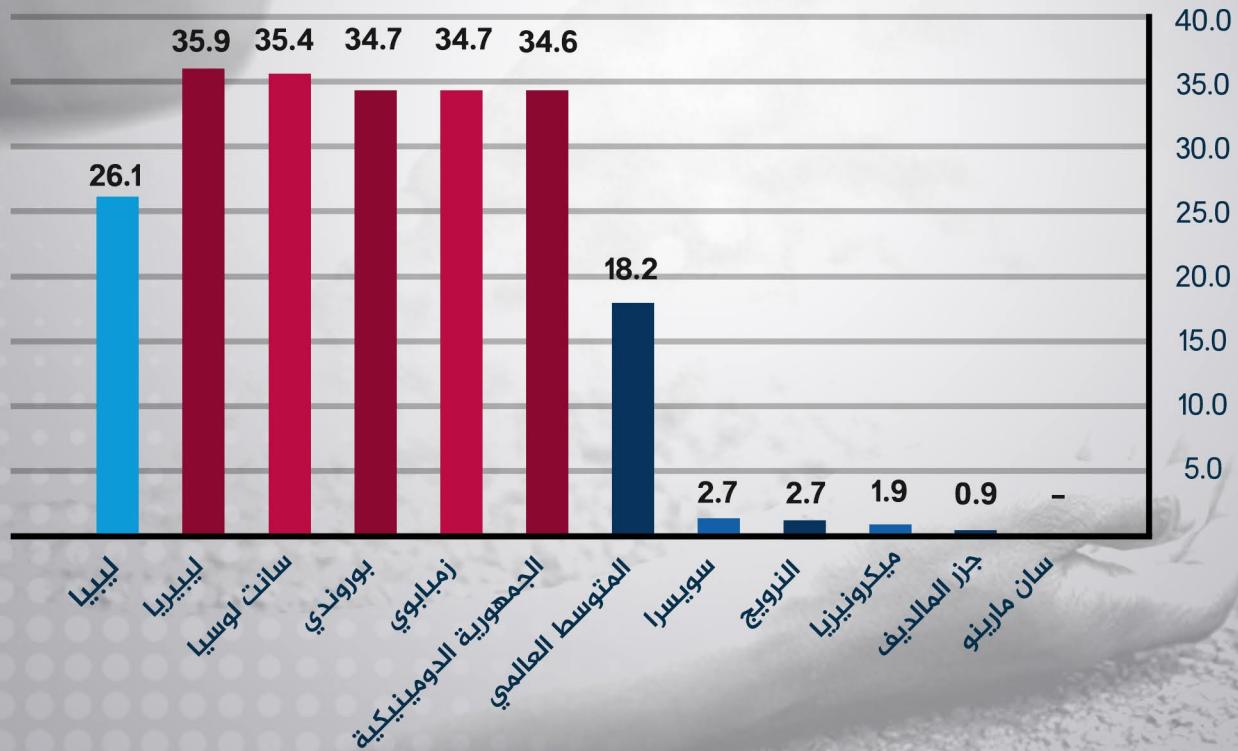
(**) عدد قتلى الحوادث لعام 2019 تم تقديرها من احصائيات التسعة أشهر الأولى لعام 2019

(***) عدد قتلى الحوادث لعام 2020 تم تقديرها من احصائيات الأحد عشرة شهراً الأولى لعام 2020

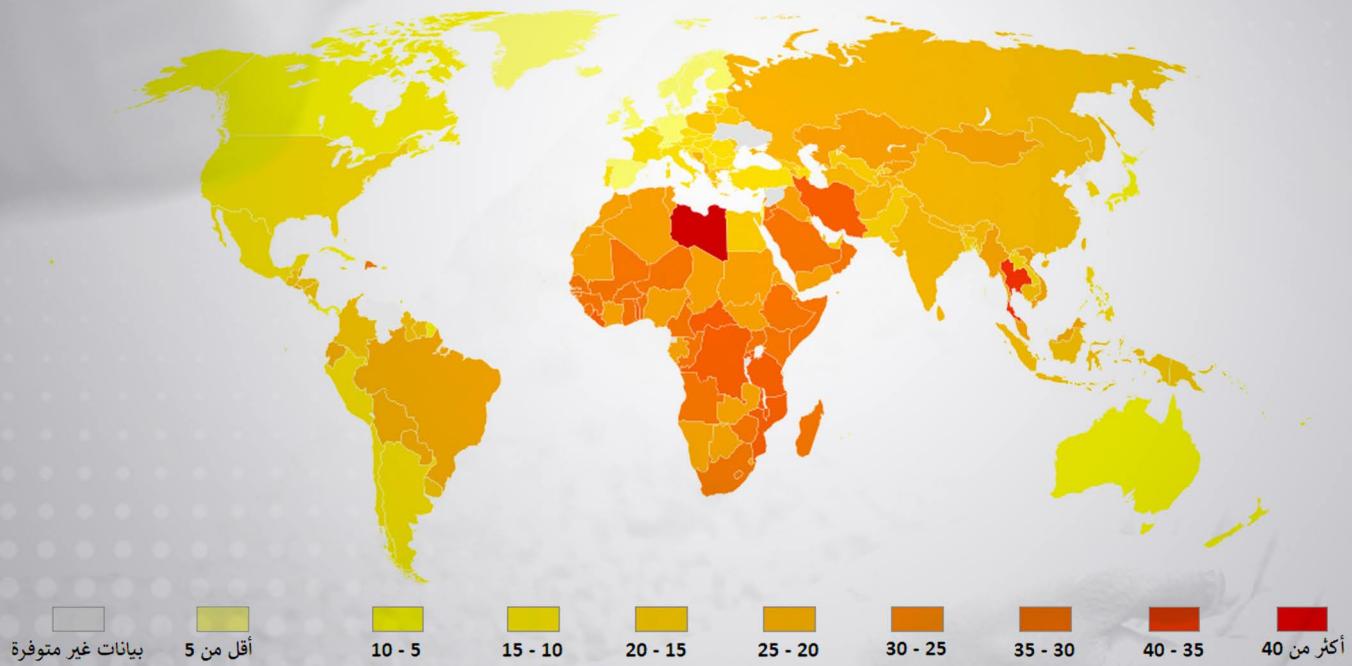
معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور (لكل 100 ألف) ، عام 2013



معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور (لكل 100 ألف) ، عام 2016

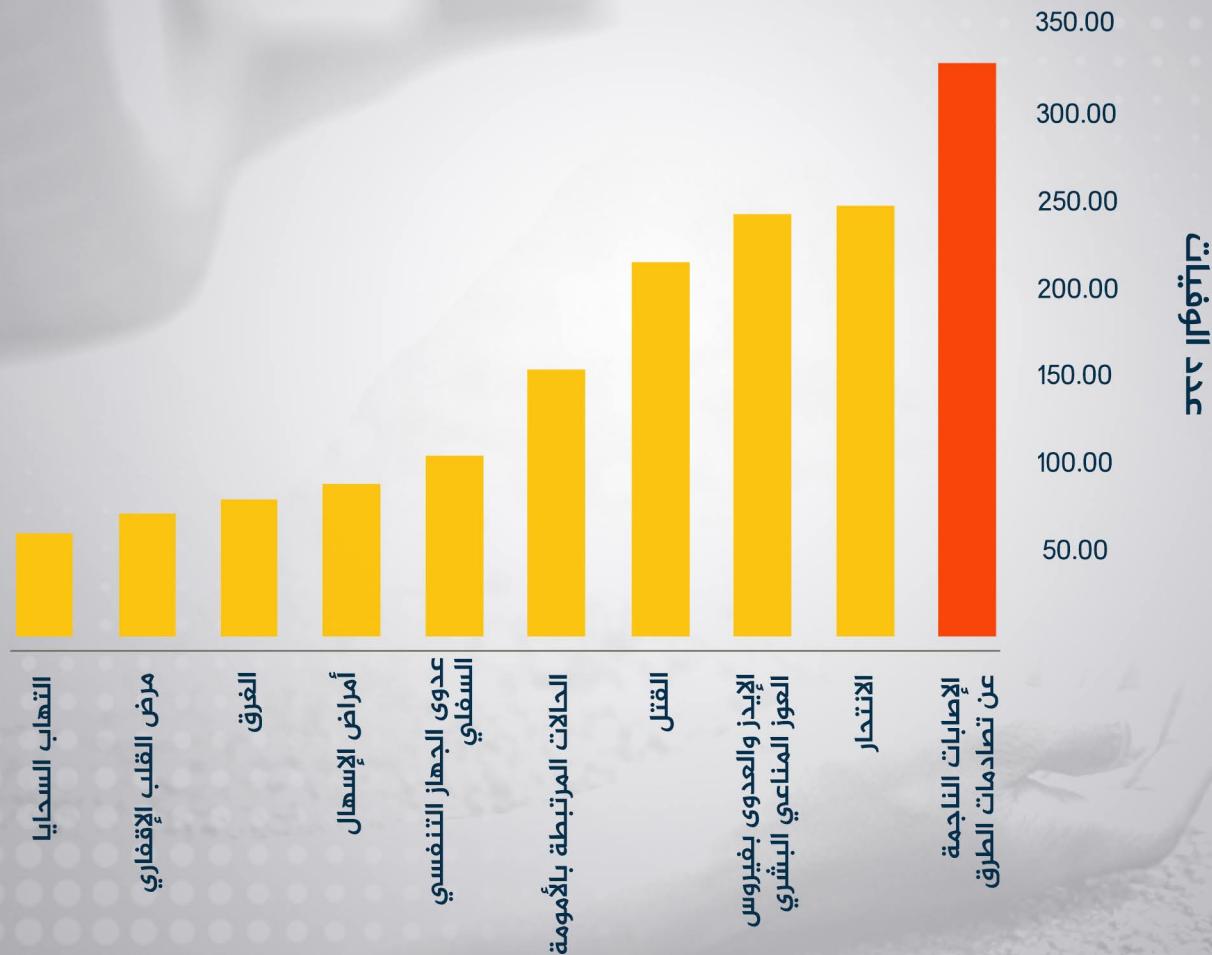


**خريطة العالم توضح معدل الوفيات (لكل 100 ألف نسمة)
الناجمة عن حوادث الطرق لعام 2013**



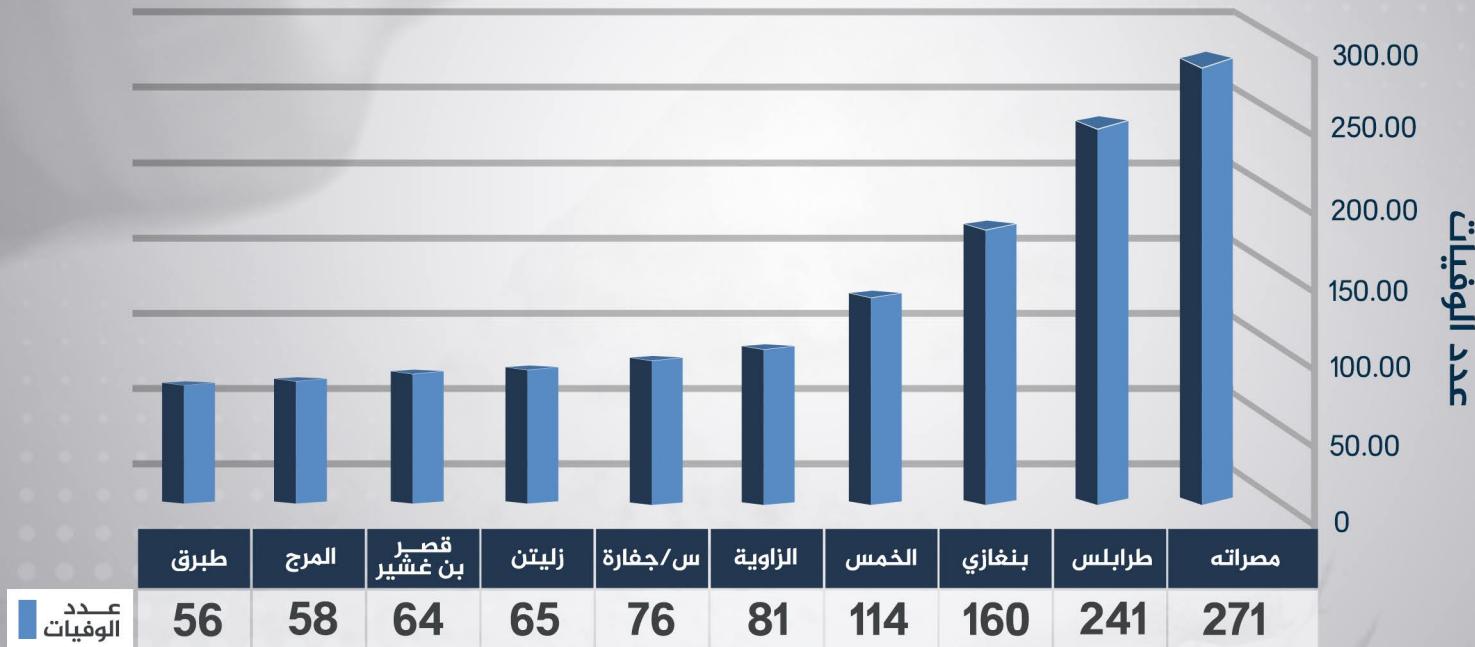
التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق 2015.
منظمة الصحة العالمية

الأسباب العشرة الرئيسية للوفاة بين الأشخاص الذين تترواح أعمارهم من 15 - 29 عاماً ، 2012



التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق 2015.
منظمة الصحة العالمية

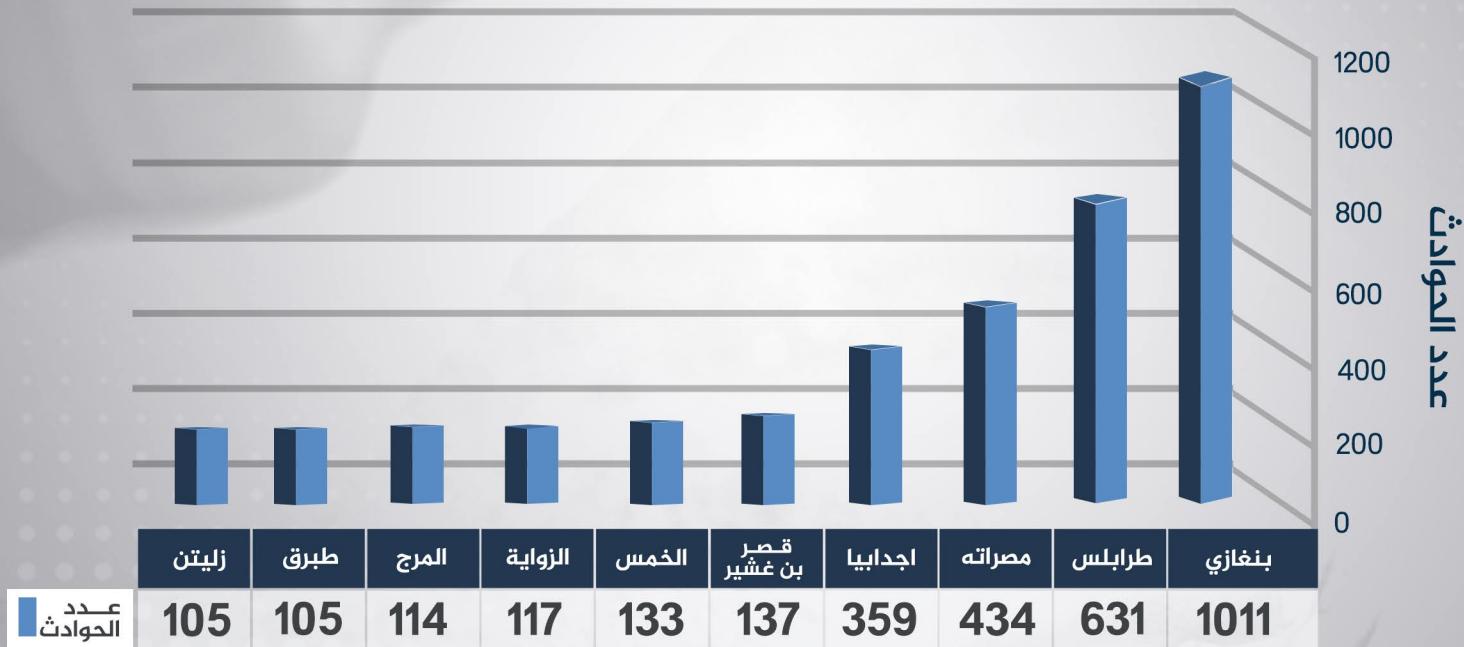
عدد الوفيات نتيجة حوادث السير لأعلى 10 مدن في ليبيا خلال عام 2017



لم تقم وزارة الداخلية بنشر احصائيات عدد الوفيات حسب المدن
والناجمة عن حوادث الطرق منذ عام 2018



عدد حوادث السير لأعلى 10 مدن في ليبيا خلال عام 2017



لم تقم وزارة الداخلية بنشر احصائيات عدد حوادث السير حسب المدن منذ عام 2018



Libya

Population: 6 293 253 | Income group: Middle | Gross national income per capita: US\$ 4 730^a



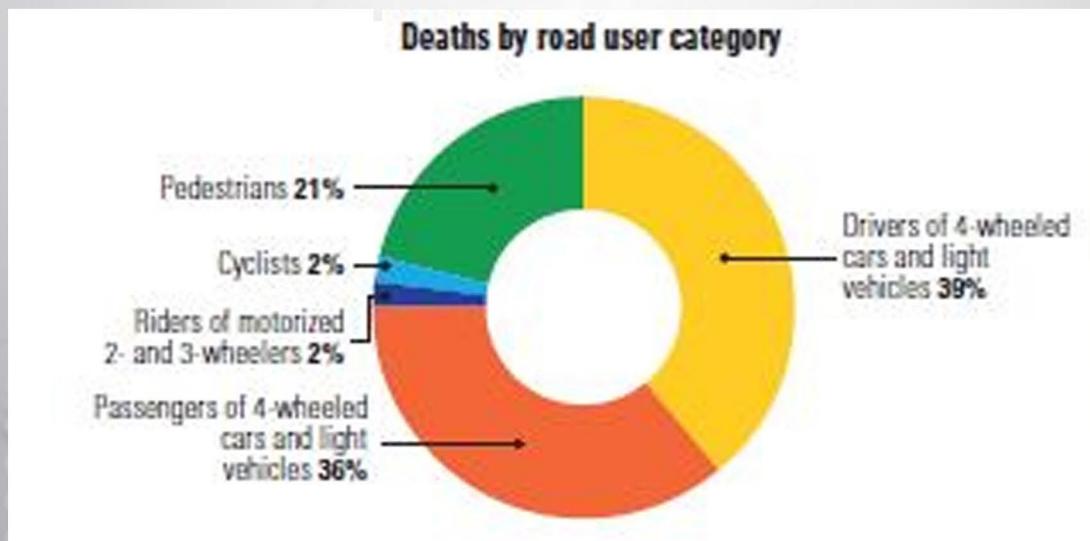
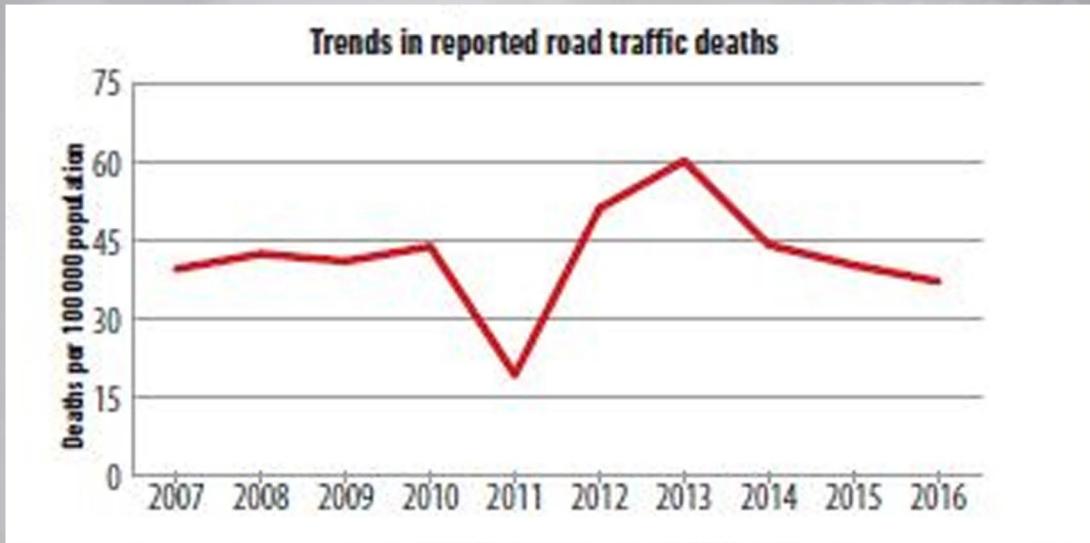
INSTITUTIONAL FRAMEWORK		SAFER ROAD USERS	
Lead agency	Department of Traffic and Licenses, Ministry of Interior	National speed limit law	Yes
Funded in national budget	No	Max urban speed limit	50 km/h
National road safety strategy	Yes	Max rural speed limit	85 km/h
Funding to implement strategy	Not funded	Max motorway speed limit	100 km/h
Fatality reduction target	3-5 % (2008 - 2010, renewable every 3 years)	Local authorities can modify limits	No
SAFER ROADS AND MOBILITY		Enforcement	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
Audits or star rating required for new road infrastructure	Yes	Predominant type of enforcement	Manual and automated
Design standards for the safety of pedestrians / cyclists	Partial	National drink-driving law	Yes ^c
Inspections / star rating of existing roads	No	BAC limit – general population	—
Investments to upgrade high risk locations	Yes	BAC limit – young or novice drivers	—
Policies & investment in urban public transport	Yes	Random breath testing carried out	No
SAFER VEHICLES		Testing carried out in case of fatal crash	Some drivers tested
Total registered vehicles for 2013	3 553 497	Enforcement	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
Cars and 4-wheeled light vehicles	2 821 285	% road traffic deaths involving alcohol	1% ^d
Motorized 2- and 3-wheelers	1 828	National motorcycle helmet law	Yes
Heavy trucks	624 243	Applies to drivers and passengers	No
Buses	8 248	Helmet fastening required	No
Other	97 893	Helmet standard referred to and/or specified	No
Vehicle standards applied (UNECE WP.29)		Children passengers on motorcycles	Not restricted
Frontal impact standard	No	Enforcement	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
Electronic stability control	No	Helmet wearing rate	—
Pedestrian protection	No	National seat-belt law	Yes
Motorcycle anti-lock braking system	No	Applies to front and rear seat occupants	Yes
POST-CRASH CARE		Enforcement	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
National emergency care access number	National, single number	Seat-belt wearing rate	—
Trauma registry	National	National child restraint law	No
Formal certification for prehospital providers	Yes	Children seated in front seat	Not restricted
National assessment of emergency care systems	Yes	Child restraint required	—
DATA		Child restraint standard referred to and/or specified	—
Reported road traffic fatalities (2016)	2 414 ^b (86% M, 14% F)	Enforcement	—
WHO estimated road traffic fatalities (2016)	1 645 (95% CI 1 234 - 2 171)	% children using child restraints	—
WHO estimated rate per 100 000 population (2016)	26.1	National law on mobile phone use while driving	Yes
		Ban on hand-held mobile phone use	No
		Ban on hands-free mobile phone use	No
		National drug-driving law	Yes

^a Data available only for 2011.

^b Department of Traffic and Licenses, Statistical report for road traffic crashes 2016

^c Not based on BAC. Alcohol consumption legally prohibited

^d 2016, Department of Traffic and Licenses, Statistical report for road traffic crashes 2016



التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق 2018، منظمة الصحة العالمية

- i الجمعية العامة للأمم المتحدة: "قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (5/60) بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم"، 26 أكتوبر 2005. دعت فيه الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى الاعتراف بثالث يوم أحد من شهر نوفمبر من كل عام كيوم عالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة المرور على الطرق، باعتبار ذلك وسيلة مناسبة لتكريم ضحايا المرور وأسرهم.
- ii العربي الجديد: "تزايد ضحايا حوادث المرور في ليبيا"، 11 سبتمبر 2019.
- iii بوابة أفريقيا الإخبارية: "حوادث السير تقتل 5 ليبيين يومياً"، 12 نوفمبر 2019.
- iv وكالة الأنباء الليبية: "1761 مواطناً ليبيا يسقطون قتلى في حوادث المرور العام المنصرم"، 25 يناير 2021.
- v العربي الجديد: "ليبيا: ارتفاع عدد قتلى الحوادث المرورية"، 17 فبراير 2021.
- vi يؤكد المسؤول الأمني عبد القادر مصطفى أن مديريات الأمن في البلاد تمتلك قدرة على تحديد أسباب الحوادث وبإمكانها إجراء الدراسات حولها، يتساءل عن "تخلي هذه الجهات عن مسؤوليتها تجاه هذا الخطر"، مؤكداً أن الأرقام تفوق وفيات الحروب خلال عام واحد. العربي الجديد: "ليبيا: ارتفاع عدد قتلى الحوادث المرورية"، 17 فبراير 2021.
- vii منظمة الصدقة العالمية: "التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق 2015"، تاريخ نشر التقرير أكتوبر 2015.
- viii موقع عين ليبيا الإخباري: "ليبيا تسجل أعلى معدل لحوادث الطرق بالعالم"، 29 فبراير 2016.
- ix موقع بوابة أفريقيا الإخبارية: "ضحايا حوادث المرور في ليبيا أكثر من ضحايا الحرب والسلاح"، 2 سبتمبر 2014.
- x وزارة الداخلية - إحصائية حوادث المرورية عن: (النصف الأول) و(النصف الثاني) لعام 2016، و(الربع الأول) و(الربع الثاني) و(الإحصائيات النهائية) لعام 2017 و(النصف الأول) لعام 2018، إحصائيات (النصف الأول) و(الربع الثالث) لعام 2019، واحصائيات (الفترة يناير - نوفمبر) لعام 2020. عدم انتظام نشر الإحصائيات من طرف وزارة الداخلية في ليبيا يجعل من الصعب تتبع وتحليل الإحصائيات الرسمية لحوادث الطرق والإصابات الناتجة عنها.
- xi منظمة الصحة العالمية: "التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق 2015"، أكتوبر 2015. وفقاً لتقرير المنظمة، معدل الوفيات نتيجة حوادث الطرق في ليبيا في عام 2013 بلغ 73.4 لكل 100 ألف، وهو أعلى معدل بين دول العالم في ذلك العام، جاءت تايلاند في الترتيب الثاني بمعدل 36.2 فيما كان المتوسط العالمي 17.4.
- xii منظمة الصحة العالمية: "التقرير العالمي عن حالة سلامة الطرق 2018"، القسم الثاني - البيانات الوطنية - صفحة 182.
- xiii بحسب توضيح المهندس حسين سويدان، رئيس مصلحة الطرق والجسور في وزارة المواصلات، التي تتبع مجلس الوزراء لـ"العربي الجديد": "أن ميزانية مصلحة الطرق والجسور في السنوات من 2014 إلى 2016 كانت صفراء، وعام 2017 كانت 4

ملايين دينار (897,518 دولاراً أميركياً)، ولم تتمكن حتى من إصلاح أبسط الأضرار، وعام 2018 كانت 40 مليون دينار (8,975,188 دولاراً) أنفقت على صيانة الطرق والجسور التي تضررت وانهارت من الأمطار العنيفة، " بهذه الميزانيات الضعيفة أصبتنا نعمل في الحالات الطارئة فقط، وليس لتطوير الشبكة العامة وتنفيذ المتطلبات الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وما تنص عليه معااهدة ستوكهولم (معاهدة دولية تهدف إلى القضاء على الملوثات العضوية، ومنها الغازات المنبعثة من السيارات والمصانع)". رضا فحيل اليوم وربيعة حباس، العربي الجديد: "فوضى الطرق الليبية... ضحايا الحوادث المرورية يفوقون الحرب"، 20 مايو 2021.

xiv بالرغم من وجود تشريع يلزم استخدام حزام الأمان لكل ركاب المركبة، السائقين والمسافرين، إلا أن إنفاذ القانون، بإلزام استخدام الحزام، ضعيف. كما أنه لا يوجد تشريع بخصوص الأطفال، استعمال كراسي وأحزمة الأمان للأطفال وحظر جلوس الأطفال في المقعد الأمامي بجوار السائق.

xv حسب تقرير منظمة الصحة العالمية، 3% من الوفيات في حوادث الطرق في ليبيا في عام 2013 كانت من فئة الدرجات الهوائية والنارية.

xvi حسب تقرير منظمة الصحة العالمية، الخمر كانت سبب في 2% من الوفيات في حوادث الطرق في ليبيا في عام 2013.

xvii Australian Journal of Basic and Applied Science: "An Analysis of Traffic Accidents in Libya, and Some Mitigation Strategies", Academic Paper, UKM Bangi, Selangor D.E. Malaysia, 2013

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY

منظمة التضامن لحقوق الانسان

i n s t i t u t i o n a l

Libya Tripoli Office, P.O. Box : 3139, General Post Office, Algiers Square
Switzerland Geneva Office, c/o, Rue des Savoises 15, 1205 Genève

 +41 22 550 81 23  +41 76 234 57 78  +41 22 593 14 77
 www.hrsly.org  [hrsolidarity@twitter](https://twitter.com/hrsolidarity)  Info@hrsly.org

منظمة التضامن لحقوق الإنسان مسجلة كمنظمة محلية غير حكومية في ليبيا تحت رقم قيد 589 - 01 - 20160327

